

الإمارات اليوم

على الرغم من انخفاض حجم أصولها بنسبة 30% إلى 1.08 تريليون دولار
12% زيادة في عوائد صناديق التحوط جراء تقلبات أسواق المال



صناديق التحوط تتفوق على فئات الاستثمار الأخرى بقلّة تقلب العوائد. تصوير: أشوك فيرما

التاريخ : الجمعة، أكتوبر 09 2009 ,

المصدر : جورج فهم دبي

قال المدير العام لشركة «كابنترو بارتنرز» للدراسات وتسويق الاستثمارات، محمود الخواجة، إن «التغيرات الدرامية التي شهدتها أسواق المال بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية رفعت من جاذبية الاستثمار في صناديق التحوط، التي أثبتت قدرة تاريخية على تحقيق مستويات أعلى من العوائد وقدراً أقل من التقلبات خلال الأزمات المالية، مقارنة بفئات الاستثمار الأخرى»، مشيراً إلى أن المستثمرين يدركون الآن أن التغيرات الدرامية التي فرضتها تقلبات الأسواق توفر بيئة عمل جذابة لصناديق التحوط. وأضاف أن «شركة (كابنترو) أجرت دراسة على أداء صناديق التحوط أظهرت أن هذه الصناديق خرجت من الأزمة كخيار استثماري جذاب ضمن استراتيجية استثمارية طويلة المدى قائمة على التنوع، نتيجة لخمس تغييرات هيكلية فرضتها الأزمة على ساحة الاستثمار العالمية». وأوضح أن «الأحداث الدرامية التي شهدتها الأسواق المالية العالمية أدت إلى انخفاض حجم الأصول التي تديرها صناديق التحوط من 1.55 تريليون دولار خلال الربع الثاني من العام الماضي إلى نحو 1.08 تريليون دولار في الربع الأول من العام الجاري، بنسبة انخفاض تصل إلى 30% في المتوسط، عازياً الانخفاض إلى خروج أعداد كبيرة من المستثمرين من الصناديق واتجاههم إلى الاستثمار في الأصول الآمنة مثل سندات الخزنة والبنوك». وبين الخواجة أن «تراجع حجم الأصول التي تديرها صناديق التحوط كان مصحوباً بانخفاض عدد مديري صناديق التحوط وتصفية عدد كبير من هذه الصناديق، تراجع عدد تلك الصناديق وفقاً لمؤسسة «هيدغ فنذر ريسيرش» من 5106 صناديق في الربع الأول من العام الماضي إلى 4685 صندوقاً فقط في الربع الأول من العام الجاري»، واستطرد إن «عدد الصناديق التي تمت تصفيتها في العام الماضي بلغ 421 صندوقاً، ما يمثل نسبة 8% من إجمالي عدد الصناديق، من بينها 275 صندوقاً تنتمي إلى فئة (صناديق الصناديق)، وهي صناديق تحوط تملك عدداً من الصناديق الأخرى تعمل تحتها»، مشيراً إلى أن «هذا العدد يزيد بنسبة 70% على عدد الصناديق التي تمت تصفيتها في عام 2005، والتي بلغت 848 صندوقاً فقط.»

ولفت إلى أن «الانخفاض في حجم الأصول وعدد الصناديق والمديرين أدى إلى تراجع حدة المنافسة بشكل ملحوظ، وسمح بتحقيق مستويات عوائد أعلى، وبالتالي وفر القدرة على تقديم مميزات أفضل للمستثمرين»، موضحاً أن «مديري صناديق التحوط في مرحلة ما بعد الأزمة يسعون إلى استعادة المستثمرين الذين خرجوا من الصناديق من خلال تقديم قائمة طويلة من الحوافز والتسهيلات، تشمل إتاحة الصناديق التي كانت مغلقة من قبل، وتحسين معايير الحوكمة والشفافية، وتخفيض الرسوم التي تتقاضاها الصناديق التي مازالت تعمل، وتوفير قدر أكبر من السيولة». وقال الخواجة إن «معدل عوائد صناديق التحوط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري يزيد بنسبة 12% مقارنة مع فئات الاستثمار الأخرى»، مشيراً إلى أن «البيانات التاريخية تظهر أن صناديق التحوط حققت مستويات أداء أفضل وفقاً لمؤشر «إم إس إس إي» «العالمي، الذي يقيس أداء مختلف فئات الاستثمار، بما في ذلك أسواق الأسهم». وأضاف أن «صناديق التحوط لا تتفوق على فئات الاستثمار الأخرى من حيث معدل العوائد، وإنما من حيث معدل ثبات العوائد مقارنة بفئات الاستثمار الأخرى، حيث يقل معدل تقلب العوائد بنسبة 3% لدى صناديق التحوط المنفردة، وبنسبة 1% بالنسبة لصناديق الصناديق، باستثناء فئات الاستثمار في السندات والأذون»، لافتاً إلى أن «ظاهرة تحقيق الصناديق إيرادات أفضل عقب الأزمات تكررت في أزمة الأسواق المالية عقب هجمات 11 سبتمبر، وحربي الخليج الأولى والثانية.»

ولفت إلى أن «مستويات الأداء الجيدة لصناديق التحوط تتناقض مع الاعتقاد السائد بأن ارتفاع معدلات العوائد لدى صناديق التحوط يعود إلى إقدامها على تحمل قدر عالٍ من المخاطرة.»

وأكد الخواجة أن «التغيرات الدرامية التي فرضتها الأزمة المالية العالمية على الساحة الاستثمارية أوجدت طيفاً واسعاً من الفرص الاستثمارية التي يمكن لصناديق التحوط الاستفادة منها بسبب قدرتها على رصد الفرص والتكيف بسرعة مع التغيرات الهيكلية في الأسواق». وأردف قائلاً إن «التغيرات التي طرأت على صناعة صناديق التحوط أدت إلى تباين كبير في معدلات العوائد بين الصناديق التي تعمل وفقاً للاستراتيجية الاستثمارية نفسها، فيما قلصت معامل الارتباط بين معدلات العوائد بين الاستراتيجيات الاستثمارية المختلفة، ما سمح بقدر أكبر من التنوع، وبالتالي مزيد من الفوائد للمستثمرين.»

وذكر أن «استراتيجيات صناديق التحوط التي تعتمد على الاتجار في الأوراق المالية القابلة للتسييل، استفادت من التقلبات التي شهدتها الأسواق المالية، خصوصاً أسواق الأسهم». ونصح الخواجة المستثمرين بالتركيز خلال ما تبقى من العام الجاري على صناديق التحوط الكونية «غلوبال ماكرو»، التي تمارس نشاطها عبر رقعة جغرافية متنوعة، بسبب قدرتها على الاستفادة من اتجاهات الأسواق، فضلاً عن الاستثمار في صناديق التحوط التي تطبق استراتيجيات «اربتراغ» القائمة على اقتناص فرص الاستحواذ والاندماج التي تحقق أرباحاً كبيرة بمخاطر قليلة، بالإضافة إلى صناديق التحوط التي تعتمد استراتيجية الاتجار في الأسهم بسبب قدرتها على التمييز بين الأسهم المقومة بأعلى أو أقل من قيمتها الحقيقية، والاستفادة من الفارق.